جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (1654)

السياسات الاجتماعية فى مراحل الانتقال

نحو سياسات صديقة للفقراء

مع تركيز خاص على مصر

الباحث الرئيسى

د.مجدة إمام حسانين

أكتوبر 2015

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتبب ريد رقم 11765

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

السياسات الاجتماعية فى مراحل الإنتقال نحو سياسات صديقة للفقراء
مع تركيز خاص على مصر

إعداد

د. مجدة إمام

2015

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
ملخص باللغة العربية	
ملخص باللغة بالانجليزية	
المقدمة	أ-هـ
الفصل الأول : المفاهيم والقضايا	1-17
الفصل الثانى : الدراسات السابقة	18-43
الفصل الثالث : واقع السياسات الاجتماعية والفقر فى المرحلة الانتقالية	44-71
الفصل الرابع : تجارب بعض الدول التى مرت بمراحل الانتقال	72-91
الخاتمة :خاتمة فى ضوء رؤية إستشرافية لسياسات صديقة للفقراء	92-98
التوصيات	99
المراجع	100-104

مـلـخص

يهدف البحث إلى رصد وتحليل السياسات الاجتماعية فى مراحل الانتقال الاجتماعى والسياسى الاقتصادى ، ومتطلبات تلك المرحلة مع التركيز على السياسات الاجتماعية الصديقة للفقراء واهميتها وخصائصها من خلال النمو الاحتوائى ، الذى من أهم اهدافه احتواء الفقراء ، وليس الفقراء فقط ، بل اى فئات اجتماعية اخرى مستبعدة ، كما يتضمن توزيع عادل للموارد بحيث تعود ثماره على كل شرائح المجتمع . كما يهدف البحث إلى رصد وتحليل بعض التجارب الدولية مثل التجربة البرازيلية.

من اجل التعرف على آليات نجاح هذه التجارب وإستخلاص الدروس المستفادة التى يمكن أن يتم تطبيقها فى مصر.للمساهمة فى صياغة سياسة اجتماعية جديدة فى مختلف الجهات والقطاعات المعنية بتشكيل مستقبل افضل يستحقه هذا المجتمع.

منهجية البحث :

يعتمد البحث على المنهج الوصفى والتحليلى من أجل توصيف وتحليل السياسات الاجتماعية الصديقة للفقراء والسياسات الاجتماعية فى مراحل الانتقال.

تساؤلات البحث :

1 - ما طبيعة السياسات الاجتماعية التى تناسب مراحل الانتقال السياسى والاجتماعى.

2 - ما السياسات الاجتماعية الصديقة للفقراء؟

3- هل يمكن تطبيق سياسات النمو الاحتوائى فى مصر؟

4 - ما التجارب الدولية وما شروط تحقيق السياسات الاجتماعية الصديقة للفقراء؟

أهم التوصيات

- حل المشكلات المتعلقة بالخدمات المخصصة للفقراء وعدم وصولها إليهم أو عدم قدرة الفقراء على الإستفادة من الخدمات المقدمة لهم

- وضع سياسات جديدة للمتابعة والرقابة والمساءلة والمحاسبة من أجل الحد من الفساد الذى يستولى على ما يخصص للفقراء.

- تحديد الأولويات المرتبطة بالمرحلة الانتقالية .

- حل المشكلات المتعلقة بالخلل فى توجيه الموارد للفئات المستحقة للخدمات حتى لا يؤدى ذلك إلى حرمان بعض الفئات المستحقة.

- تفعيل دور المحليات ومنظمات المجتمع المدنى فى تحديد إحتياجات المجتمع المحلى وترتيب الأولويات.

- تطبيق سياسات النمو الاحتوائى بمختلف جوانبها وليس فى تبنى جانب واحد منها حتى نستطيع الحد من الفقر وتجفيف متابعة بالسياسات الفعالة لذلك.

- الإستفادة من خبرات الدول التى نجحت فى تجاوز المرحلة الانتقالية وتحقيق التقدم وإستطاعت الإنتقال من دول فى مرحلة إنتقالية إلى دول فى مراحل متقدمة ودول متقدمة.

Abstract

Social policies in Transition Periods: -
Toward Pro-poor policies, with Special emphasis on Egypt

- This research aims to monitor and analyze social policies in Periods of social, economic and political transition and the requirements of this period with a focus on Pro-poor policies and their importance and characteristics through Inclusive growth to contain poverty.
- The research also aims to monitor and analyze some international experiences especially the Brazilian experience, in order to identify the lessons learned that could be applied in formulating social policy. Various stakeholders and sectors involved in the formation of this policy deserve future mechanism.

Research Methodology :

- Descriptive and analytical approach in order to describe and analyze the Social policies friendly to the poor.

- **Research questions**:
- 1 - What social policies that fit the Periods of Economic Political transition and social development.

- 2 - What are the social Pro- poor policies?

- 3 - Is it possible to apply Inclusive growth friendly to the poor in Egypt and to which extent?

- 4 - What are the international conditions for achieving Pro--poor social policies?

Recommendations: -

- - Solving problems related to services for the benefit of the poor who suffer from the inability to benefit from the services provided to them
- - Developing new policies for follow-up, control and accountability in order to reduce corruption.
- - Solving problems related to bugs in the channeling of resources categories due to the services so as not to deprive poor groups.
- - Activating the role of local and civil society organizations in identifying community needs and priorities.
- - The application of inclusive growth policies so that we can reduce poverty and drawing effective policies for that.
- - To take advantage of the experiences of countries that have successfully overcome the transitional period and were able to move forward through better future.

السياسات الاجتماعية فى مراحل الانتقال : نحو سياسات صديقة للفقراء ، مع تركيز خاص على مصر

المقدمـــــة

يمر لمجتمع المصرى ومازال يمر بعديد من التغيرات الثورية السريعة والمتلاحقة من اهمها ثورة 25 يناير 2011 ،وماتلاها من تغيرات فى مختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فى كيانه .

وتعد هذه المرحلة الانتقالية المهمة فى تاريخه ، مرحلة حرجة ومعقدة تحتاج منا الى المساهمة فى تشكيل المستقبل التقدمى لبلدنا ، من خلال رصد وتحليل ووضع الآليات والمعاييرالتى تساهم فى تخطى هذه المرحلة الى مستقبل افضل ونوعية حياة جديدة.

ولهذا يهدف البحث إلى رصد وتحليل السياسات الاجتماعية فى مراحل الانتقال الاجتماعى والسياسى الاقتصادى ، ومتطلبات تلك المرحلة مع التركيز على السياسات الاجتماعية الصديقة للفقراء واهميتها وخصائصها من خلال النمو الاحتوائى الذى احد اهدافه احتواء الفقراء ، وليس الفقراء فقط ، بل اى فئات اجتماعيى اخرى مستبعدة ، كمايتضمن توزيع عادل للموارد تعود ثماره على كل قطاعات المجتمع

كما يهدف البحث إلى رصد وتحليل بعض التجارب الدولية مثل التجربة البرازيلية.

من اجل التعرف على آليات نجاح هذه السياسات وإستخلاص الدروس المستفادة التى يمكن أن يتم تطبيقها فى مصر.للمساهمة فى صياغة سياسة اجتماعية جديدةفى مختلف الجهات والقطاعات المعنية بتشكيل مستقبل افضل يستحقه هذا المجتمع.

منهجية البحث :

يعتمد البحث على مركب من المنهج الوصفى والمنهج التحليلى من أجل توصيف وتحليل السياسات الاجتماعية والتركيز على السياسات الاجتماعية الصديقة للفقراء . والسياسات الاجتماعية فى مراحل الإنتقال بصفة عامة خصوصاً فى مصر.

تساؤلات البحث :

1 - ما السياسات الاجتماعية التى تناسب مراحل الانتقال السياسى والاجتماعى.

2 - ما السياسات الاجتماعية الصديقة للفقراء؟

3 - هل من الممكن تطبيق النمو الاحتوائى المتحيز للفقراء فى مصر؟

4 - ما التجارب الدولية وما شروط تحقيق السياسات الاجتماعية الصديقة للفقراء؟

5 - رؤية إستشراقية.

ويتكون البحث من مقدمة وأربع فصول وموضوعاتها هى:

الفصل الأول :المفاهيم والقضايا

الفصل الثانى : الدراسات السابقة

الفصل الثالث: واقع السياسات الاجتماعية والفقر فى المرحلة الانتقالية

الفصل الرابع : تجارب بعض الدول التى مرت بمراحل الانتقال

ثم تم ختام البحث بخاتمة فى ضوء رؤية إستشرافية لمستقبل السياسات الاجتماعية التى تحتوى الفقراء بمعنى سياسات إجتماعية لا تتيح فقراء وإذا وجدوا الفقراء تستطيع إحتوائهم وإدماجهم فى مستوى معيشة لايختلف عن مستوى معيشة شرائح المجتمع. مع وضع الآليات والعوامل التى تسهم فى ذلك وأهمها معايير العدالة الاجتماعية.

الـفـصل الأول : المـفـاهيـم

تمـهيـد :

من الحقائق الثابتة عبر التاريخ ان تقدم المجتمعات لاياتى صدفةً ، بل تبذل الجهود المضنية والمحددة والمقصودة من اجل ذلك ، من خلال سياسات اجتماعيـة هادفـة الـى ماتهدف اليه ، بمعنى اذا كانت تهدف السياسة الى تلبية الاحتياجات الاساسية فهى تلبى ذلك او تهدف الى تحقيق الرفاهية والقضاء على الفقر فسوف تُلبى ذلك وهكذا ...الخ.

فالسياسات الاجتماعية أحد أهم السياسات التى تؤدى الى تقدم الدول ونهضـتها إذا ماتم وضعها فى المكانة التي تحقق تقدما فى معظم المجالات .وهدف اى سياسة اجتماعيـة هو الانتقال من الوضع الحالى الى وضع افضل فى المستقبل ، وفقا للتوجه الايديولوجى لكل دولة . ولما كان الفقراحد اهم المشكلات الاجتماعية التى تسهم السياسات الاجتماعيـة فـى الحد منه والقضاء عليه ، فهما يمثلان مشكلة هذا البحث .

وبما أن السياسات الاجتماعية قد تكون هى المسئولة فى بعض الدول عـن انتـاج الفقر ، وايضا هى المسئولة عن الحد منه ،فسوف نتناول السياسات الاجتماعيـة الصـديقة للفقراء ، بمعنى السياسات التى لاتنتج فقرا واذا انتج الفقر فهى تحاول الحد منه.

وظاهرة الفقر ليست محلية،بل هى محور اهتمام العالم ، حيث كان القضاء علـى الفقـرمن اول اهداف الالفية ،حيث كان هذا الهدف من الأهداف التنموية العالمية للألفية الجديدة، وهى التى تم الاتفاق عليها فى المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة التـي عقـدت خـلال حقبـة التسعينات 0 حيث قام زعماء العالم فى نهاية العقد بوضع الأهداف الرئيسـية فـى إعـلان الألفية (سبتمبر عام 2000) .

وقد تمثلت أهم هذه الأهداف فى الآتى :

- القضاء على حدة الفقر والجوع
- تحقيق التعليم الأساسى الشامل
- تحقيق المساواة فى النوع وتمكين المرأة
- خفض معدل الوفيات فى الأطفال [1]0

على الدول النامية ان تنفذ هذه الأهداف فى المدة المحددة وفقا لظروف كل دولة،ومدى التقدم الذى تنجزه فى تحقيق هذه الأهداف .

([1]) Un Millennium project 2005 investing in Development : A practical plan to achieve the millennium Development goals' New York.

وكما نرى ان اول اهداف الالفية كان هو:القضاء على حدة الفقر والجـوع.وبرغم ذلـك زادت معدلات الفقر ولم تنخفض حيث بلغت نسبة الفقر26.3% عام 2013 وفقا لبانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

وما سبق خاص بأهداف الألفية من عام 2000-2015 أما أهداف الألفية لما بعد 2015 كانت أكثر تركيزاً ليس فقط فى القضاء على الفقر وإنما هدفت إلى ضـمان تمتـع الجميـع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية والإستدامة وأهمها ما يلى :

1 - القضاء على الفقر بجميع أشكاله فى كل مكان.
2 - القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائى والتغذيـة المحسـنة وتعزيـز الزراعـة المستدامة.
3 - ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية فى جميع الأعمار.
4 - مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة.
5 - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص الـتعلم مـدى الحيـاة للجميع.
6 - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خـدمات الطاقـة الحديثـة الموثوقـة والمستدامة.
7 - تمكين المرأة وتحقيق العدالة بين الجنسين.
8 - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحى للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

أولا: تعريف المفاهيم :مفهوم السياسات الاجتماعية

إن السياسات الاجتماعية جزء أساسى من السياسة العامة لأى دولـة ولـذلك هـي ترتبط بالايدولوجيا الحاكمة ، ومن ثم تنبع منها الأهداف والاستراتيجيات المحددة لها .

وسوف نتناول تلك السياسات من خلال التعرف على الآتى :

- المفهوم
- المكونات
- المعايير الحاكمة
- السياق المجتمعى (السياسى و الاقتصادى و الاجتماعى)

1- مفهوم السياسة الاجتماعية:

إن المقصود بتحديد السياسة الاجتماعية أمرا مازال محل جـدل . فكـلا الكلمتـان المكونتان لهذا المصطلح تمثل إشكالية ، فكلمة "سياسة" تشير بصفة عامة الـى مجموعـة محددة – بقدر من الوضوح – من الأفكار الخاصة بما يجب عمله فـى نطـاق أو ميـدان معين ، وهذه الأفكار غالبا ماتكون مدونة كتابة ، ويتم تبنيها رسميا بواسطة الجهاز المعنى

بصنع القرار فى هذا النطاق أو الميدان ، وهى تختلف عن الخطة حيث أن الأخيرة تحدد بالتفصيل طريقة إنجاز الأهداف ، فى حين تصاغ السياسة على مستوى أكثر عمومية ، مشيرة فقط الى الأهداف والاتجاه الذى يراد توجيه التغير نحوه وعلى أى حال فإن مفهوم السياسة ، كما يستخدم فى السياق الأكاديمى ، لايكون قاصرا على السياسات المعلن تبنيها رسميا ، حيث أن غياب الفعل وإستمرار الحفاظ على الوضع القائم (حتى وان لم يتفق عليه رسميا) يعد فى ذاته سياسة .

أما المصطلح " اجتماعى" فيمثل إشكالية أكبر ، وأكثر التفسيرات شيوعا أن السياسات الاجتماعية هى سياسات حكومية (قومية ومحلية) موجهة نحو إشباع الحاجات الاجتماعية للسكان (الحاجات الاجتماعية والتى عادة ما تفسر على أنها حاجات الرعاية أو الرفاهية) متضمنة قائمة من السياسات تشمل مجالات الضمان الاجتماعى ، والصحة ، والإسكان ، والتعليم و(أحيانا) القانون والنظام . وإن كان هناك من يعترض بالقول أن هذه النظرة للسياسة الاجتماعية نظرة ضيقة ، حيث أنها توجه الاهتمام نحو السياسات التى تولدت تحديدا داخل القائمة العادية لميدان الرعاية . وهى بذلك تتجاهل ميادين أساسية فى السياسة يكون لها تأثير عميق أيضا على الرعاية أو الرفاهية ، خاصة الميادين التى تنسب الى السياسة الاقتصادية ، مثال السياسات النقدية أو المالية وسياسات مواجهة التضخم ، والنمو الاقتصادى ومع أن هذه السياسات تسمى بحق "سياسات اقتصادية" ، إلا أنها أيضا " سياسات اجتماعية" أو هى – على الأقل – ذات تأثيرات وتطبيقات رئيسية فى ميدان الرعاية ، وبالتالى لايمكن إستبعادها من دائرة السياسة الاجتماعية . وعلى نفس القدر أيضا فإن التركيز الكلى على قصر السياسة على الحكومة يعد مضللا ، فلابد أيضا من أن تتضمن السياسة الاجتماعية سياسات المنظمات الدينية للإحسان الخيرى [1] . وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدنى وهذا الوضع تتزايد ضرورته بصفة خاصة نتيجة خصخصة إجراءات الرعاية .

وللسياسات الاجتماعية تعريفات عديدة من اهمها الآتى:

انها مجموعة القرارات الصادرة من السلطات المختصة فى المجتمع لتحقيق اهدافه الاجتماعية العامة، وتوضح هذه القارات مجالات ارعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة واسلوب العمل واهدافه، فى حدود ايديولوجية المجتمع.ويتم تنفيذ هذه السياسات برسم الخطط التى تحتوى عدد من البرامج والمشروعات الخدمية والانتاجية المترابطة والمتكاملة

([1]) جوردن مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة أحمد زايد وآخرون ، الطبعة الأولى ، المجلد الثانى ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة 2000 ، ص 836 ، 387 .

التى تستهدف نقل المجتمع من واقع اقتصادى واجتماعى وسياسى معين الى واقع اخـــر افضل منه وتحقيق زيادة محسوبة فى معدل رفاهية المجتمع.[1]

2- مـراحل الانـتقـال:

الانتقال يقصد به تحول من وضع معين الى وضع آخر او من فترة زمنيـــة الـــى فتـــرة زمنية اخرى ، او من مستوى معين الى مستوى آخر.

والانتقال هو تحول يرتبط اكثر بطبيعة كم ونوع العائد أو الناتج مـــن تتـــابع الاحـــداث بصورة معينة، والانتقال يتصف بالدينامية والحركة."[2]

فالانتقال في اللغة يعبر عن تغير نوعي في الشئ او انتقاله من حالة على اخرى، كمـــا ان كلمة التحول مقابلها باللغة الانجليزية Transition وهي تعني المرور او الانتقال مـــن حالة معينة او من مرحلة معينة الى حالة اومرحلة اخرى.

ومن أهم المفاهيم التى ارتبطت بمراحل الانتقال مفهوم التحول الديمقراطى ويقصد به :

ومفهوم التحول الديمقراطي من المفاهيم التي فرضت نفسها على الســـاحة العربيـــة إبـــان التغيرات التي تشهدها بعض انظمة السياسة العربية منذ اوائل عـــام 2011. فالديمقراطيـــة اصبحت تحتل القيمة الاولى في المعايير السياسية، وأصبحت مطلبا اجتماعيا واقتصاديا تعلق عليها الشعوب العربية امالا وطموحات كبيرة، لذلك انشغل المفكرون والسياســـيون برصـــد عملية التحول الديمقراطي ومراحله ومايمكن ان يحدثه من تطور خلال المرحلة القادمة في المنطقة العربية عامة ومصر بصفة خاصة نظرا لما تتمتع به من مكانة هامة داخل المنطقة.

اما التحول الي الديمقراطية Democratization فقد تعددت تعريفاته حيث عرفـــه (شميتر) بانه : عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبـــل او امتداد هذه القواعد لتشمل افراد او موضوعات لم تشملهم مـــن قبـــل، اي انهـــا عمليـــات واجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي الي نظام ديمقراطي مستقر، ويعرفه (روستو) بانه : عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة هـــي النظـــام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف اضعاف الاطراف الاخرى وتحـــدد النتيجة النهائية لاحقا للطرف المتغير في هذا الصراع.

كما يعرف التحول الديمقراطي على انه : مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية اعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بمـــا

([1]) عبد العزيز مختار والفاروق بسيونى" التخطيط الاجتماعى" ،كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان، القاهرة.1982 ص361

([2]) عبد العزيز مختار والفاروق بسيونى مرجع سابق ص7

يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي.

وفي تعريف آخر للتحول الديمقراطي فهو : عملية الانتقال من انظمة تسلطية الي انظمة ديمقراطية تم فيها حل ازمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية ، اي انتهاج الديمقراطية كاسلوب لممارسة الانشطة السياسية ، فالتحول الديمقراطي يعني تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسى.

ويعرفه (تشالز اندريان) بانه : التحول من نظام الي آخر، اي تغير النظام القائم واسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، ويسميه التغير بين النظم، وعليه فالتحول الديمقراطي يعني تغييرات عميقة في الابعاد الاساسية الثلاثة في النظام

- البعد الثقافي
- البعد الهيكلي
- بعد السياسات

وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين الابعاد الثلاثة ، مما يؤدي الي عجز النظام القائم على التعامل في طل الاطار والاسلوب القديم.

وقد اشار البعض الي ان عملية التحول الديمقراطي في اي نظام تمر بثلاث مراحل تتمثل في:

1- ضعف النظام الحاكم او تفككه داخليا نتيجة عدة عوامل منها الغرور الذي يصيب النظام نتيجة بقاءه في السلطة مدة كبيرة من الزمن دون وجود منافس قوى، وايضا الاختلافات نتيجة وجود اجيال جديدة في الفكر عن الاجيال السابقة.
2- المرحلة الانتقالية والتي تبدأ بعد انهيار النظام الحاكم والسعى نحو بناء نظام جديد، والمرحلة الانتقالية تكون أكثر أمانا عندما تتم بوسائل ديمقراطية.
3- المرحلة الاخيرة وهي الاستقرار الديمقراطي وتتم عندما تصبح البنية الديمقراطية مستقرة ومتماسكة ومنسجمة مع الوعي العام للمجتمع وقد ميزت العديد من الادبيات بين مفهوم التحول الديمقراطي وبين مفاهيم اخرى مرتبطة به، فقد ميز الكثير من المفكرين بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي. فالانتقال الديمقراطي هو احد مراحل عملية التحول الديمقراطي ويعد من أخطر المراحل نظرا لامكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات، حيث ان النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة حيث تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق.

كما ميز البعض بين التحول الليبرالي والتحول الديمقراطي، فالتحول الليبرالي يعني توسيع نطاق الحريات المسموح بها للافراد عن طريق تقديم ضمانات تمنع التعدي عليها، وتمنع التدخل المفرط في العمليات الانتخابية لصالح الحزب المهيمن. اما التحول الديمقراطي فيتجاوز هذا التقدم الي انجاز اصلاحات سياسية ضمن صنع القرار في سياق مؤسسي ديمقراطي.

نستخلص مما سبق ان المقصود بمراحل الانتقال هو الانتقال من نظام استبدادى غير ديمقراطى الى نظام ديمقراطي تسودة الحرية والمواطنة والرفاه الاجتماعى الذى يحقق انسانية الانسان ، هذا يكون المأمول من الانتقال دائما ، ولكن فى بعض الاحيان يحدث الانتقال من النظام الاستبدادى الى نظام اخر يمارس الاستبداد ولكن بصور مختلفة. , ويؤكد ذلك الادبيات التى تميز بين التحول الديمقراطي من جهة والترسيخ الديمقراطي من جهة أخرى، فحدوث التحول الديمقراطي لا يعني استمراره وتعزيزه. ولا يمكن اعتبار ان الديمقراطية قد ترسخت في مجتمع ما الا عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الاساسيين حقيقة ان العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملي التفاعلات التي تتم في داخل النظام السياسي.

خصائص مرحلة التحول :

والتحول الديمقراطي هو عملية سياسية تتسم بالانتقال التدريجي من نظام سياسي الي آخر أكثر قدرة على تحقيق مبادئ الديمقراطية. وتجدر الاشارة الي ان هناك سمتان اساسيتان لعملية التحول الديمقراطي:

1- ان لكل تحول ديمقراطي اطاره الجغرافي السياسي المحدد الذي لا يمكن بدونه فهم هذا التحول فهما صحيحا.

2- ان التغيير الذي ياتي به هذا التحول ياخذ في البداية الطابع السياسي المؤسسي لكن سرعان ما يتجاوز هذا الاطار الرسمي لياخذ طابع تغيرات جذرية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وتخبرنا ادبيات التحول الديمقراطي ان عملية الانتقال الي الديمقراطية في كافة بلدان العالم تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد، من ناحية، وبتعدد مسارتها والاختلاف في نتائجها من ناحية اخرى. ويعتمد ذلك الي حد كبير على مستوى التطور الاجتماعي و الاقتصادي في البلد المعني، وعلى الظروف الاقليمية والعالمية السائدة في اللحظة التاريخية التي يحدث فيها التحول. وتكشف ادبيات العلوم الاجتماعية، عن عدد من السمات البارزة والدروس المستفادة من هذه العملية والتي يمكن ان تعين على فهم عملية التحول. ولعل

أول هذه السمات هي ان عمليات التحول تتصف بانها عمليات طويلة الامد. فعلى ســـبيل المثال